

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

أ.م.د/ وفاء بسيوني السيد شحاته *
ابراهيم يحيى سليمان الحلامنة **

* أ.م.د. وفاء بسيوني السيد شحاته أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة - جامعة المنوفية ،
ولها اهتمامات بحثية بقضايا الطاقة والنمو والتنمية. الاقتصادية والتعليم وسعر الصرف
وميزان المدفوعات والبطالة. والهجرة الخارجية وقضايا التعليم.

Email: wshhata65@yahoo.de

** ابراهيم يحيى سليمان الحلامنة : طالب دكتوراه تخصص اقتصاد - كلية التجارة - جامعة المنوفية

Email : Ibh.1976@yahoo.com

ملخص

هدف البحث إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)، اعتماداً على منهجية التحليل الكمي باستخدام السلاسل الزمنية، لتحليل التكامل المشترك، ونموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model لبيان طبيعة العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات وقياس أثرها. واختبار مدى صحة الافتراض الأساسي للبحث والقائل بوجود علاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بالأردن .

وخلص البحث إلى وجود علاقة طردية وأثر إيجابي بين الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأردني، وإن كان التأثير محدوداً إلى حد كبير، حيث لا تتجاوز نسبته ٠.١٤% خاصة في الأجل الطويل، الأمر الذي يمكن تفسيره بعدم توافر بيئة استثمارية مواتية تساعد على جذب وتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الأردني بشكل جيد، من خلال تقديم الحوافز والمميزات التي تشجع وتدعم تحقيق النمو الاقتصادي. كما أثبت البحث وجود علاقة تأثير متبادل ذو اتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي.

Abstract:

The present study aimed to measure the impact of foreign direct investment on economic growth in Jordan during the period (1990-2017), by searching for the nature of the relationship between foreign direct investment and economic growth based on the quantitative analysis methodology to measure this effect, using time series for cointegration Analysis and the Vector Error Correction Model (VECM) to show the nature of the short- and long-term relationship between variables and measure their impact and to test the validity of the basic assumption of the research, which says that there is a relationship between the flow of foreign direct investment and the increase in economic growth rates in Jordan.

The study concluded that there is a direct relationship and a positive impact between foreign direct investment and the increase in economic growth rates in the Jordanian economy, although the effect is limited to a large extent, as it does not exceed 0.14%, especially in the long term, which can be explained by the lack of a favorable investment environment that helps To attract and settle foreign direct investment in the Jordanian economy well, by providing incentives and advantages that encourage and support the achievement of economic growth. The research also proved the existence of a two-way mutual influence relationship between foreign direct investment and the increase in economic growth rates in the Jordanian economy during the study period.

Key words: foreign direct investment, economic growth

مقدمة:

يشابه الاقتصاد الأردني العديد من الاقتصاديات النامية، من حيث طبيعة المشكلات الاقتصادية التي يواجهها، والتي باتت تشكل تحدياً أساسياً أمام تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الأردن. ولاشك في أن ما يعانيه الأردن من اختلال الهياكل الانتاجية، وتواضع معدلات القيمة المضافة المتحققة من القطاعات الرئيسية، يمثل أسباباً حقيقية لتزايد معدلات العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، كنسب من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، الأمر الذي ساهم في تزايد معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم وزيادة حجم الديون الداخلية والخارجية، وانخفاض متوسط دخل الفرد، وزيادة نسبة الفقر في المجتمع، وغيرها من المشكلات والأزمات الاقتصادية الناتجة عن الاختلال الداخلي والخارجي بالاقتصاد الأردني.

ولاشك في أن ضعف الموارد المادية ونقص المدخرات المحلية، بالإضافة إلى عدم فاعلية آليات توظيف الاقتراض الخارجي وارتفاع تكلفته، تقف وراء تزايد فجوة الموارد المحلية في الأردن. الأمر الذي يفتح آفاقاً جديدة للحكومة للبحث عن مصادر تمويل لسد تلك الفجوة، وتوفير التمويل اللازم من مصادر آمنة تتسم بالاستدامة، وليس أفضل من تشجيع الاستثمار الأجنبي ليشترك في بناء القواعد الانتاجية المختلفة. مما يلقي علي عاتق الحكومة الأردنية عبء توفير المناخ المناسب من خلال توفير الحوافز والضمانات لتشجيع وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي.

ويُعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واحداً من أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي نظراً للدور الهام والحيوي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي، في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال المادي، ورفع كفاءة رأس المال البشري، وتحسين المهارات والخبرات، وأيضاً لما له من أهمية في دعم عمليات النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية والإنتاجية للصناعات المحلية والعمل على زيادة فرص العمل وزيادة احتياطات الدول من العملات الأجنبية.

مشكلة البحث: وتتلخص مشكلة البحث في قصور دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الأردن، رغم ما قدمته الحكومة الأردنية من تسهيلات وحوافز لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وسد فجوة الموارد المحلية به.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج العلمي في تناول وتحليل الظواهر الاقتصادية، وتحليل العلاقات بينها للوصول إلى نتائج يمكن تفسيرها في ضوء النظرية الاقتصادية. مستعيناً بمختلف الأدوات التحليلية الاقتصادية، في حين تم الاعتماد على الأسلوب القياسي لتحليل وقياس العلاقة

بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن خلال فترة الدراسة، وبيان اتجاهها وقوتها في الأجلين القصير والطويل وذلك باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد و تحليل التكامل المشترك.

هيكل البحث: وصولاً لأهداف البحث سابقة التحديد سيتم تناول الموضوع وفقاً للمحاور التالية، إضافة إلى المقدمة والخاتمة :

المحور الأول: الدراسات السابقة.

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث.

المحور الثالث: الإطار التطبيقي للبحث

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

المحور الأول: الدراسات السابقة

زخر الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت قضية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، وسوف نستعرض جانباً من تلك الدراسات وفقاً للترتيب الزمني لظهورها من الأحدث إلى الأقدم على النحو التالي:

١. دراسة (Mukhtarov. S, & Others, 2019) : بعنوان:

"The Impact of Foreign Direct Investment on Exports in Jordan: An Empirical Analysis"

تبحث هذه الدراسة في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في حالة الأردن، باستخدام منهج التكامل المشترك لاختبار الانحدار الذاتي الموزع (ARDL BT) للفترة (١٩٨٠-٢٠١٨). وبينت أن هناك تأثيراً إيجابياً ونو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير على المدى الطويل. كما بينت نتائج التقدير إلى أن زيادة مقدارها ١٪ في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر زيادة الصادرات بنسبة ١٣,٠٪.

٢. دراسة (Stefan.C.G , Oana .S.H& Liliana.N.S, 2019) : بعنوان:

"Exploring Foreign Direct Investment–Economic Growth Nexus— Empirical Evidence From Central and Eastern European Countries".

وركزت على بيان العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والنمو الاقتصادي، من خلال تقدير نماذج إنحدار لبيانات مقطعية من ١١ دولة في وسط وشرق أوروبا خلال الفترة

(٢٠٠٣-٢٠١٦)، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة غير خطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، وإجمالي الناتج المحلي، وكذلك وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه قصيرة المدى تمتد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو. ووجود علاقات سببية أحادية الاتجاه طويلة المدى تمتد من مؤشر الجودة المؤسسية إلى كل من النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أن سيطرة الحكومة على الفساد تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.

٣. **دراسة (سفيان صالح الجبوري، ٢٠١٨):** بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلاد العربية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) دراسة مقارنة بين العراق والأردن. والتي هدفت إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلاد العربية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥) من خلال دراسة قياسية مقارنة بين البلدين، وأهم ما توصلت إليه: وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق، بينما أثبتت إيجابية العلاقة بينهما في الأردن. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على صياغة القوانين اللازمة التي تمنح المستثمر الأجنبي الحوافز والمزايا التي تمكنه من الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية.

٤. **دراسة (خالد محمد السواعي، ٢٠١٧):** بعنوان: " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الكلي " وهدفت إلى الحصول على الأدلة التجريبية حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الأردني للفترة (١٩٨٠-٢٠١٣)، باستخدام تحليل السلاسل الزمنية ونموذج متجه تصحيح الخطأ لبيان اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات. وتوصلت إلى وجود أدلة على اتجاه إيجابي لسببية جرينجر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات على المدى القصير والطويل.

٥. **دراسة (Sunde.T, 2016):** بعنوان:

"Foreign Direct Investment and Economic Growth: ARDL and Causality Analysis For South Africa"

تناولت النمو الاقتصادي كدالة للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في جنوب إفريقيا. واستخدام نموذج تصحيح الخطأ ومنهج السببية VECM Granger للتحقيق في اتجاه السببية. وظهرت النتائج التكامل بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات. كما بينت

على ان الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات تحفز النمو الاقتصادي. وبين تحليل السببية VECM Granger وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر تمتد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات تمتد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات، ووجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والصادرات. وأوصى بضرورة اهتمام الحكومة بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم حوافز للمستثمرين، وخلق بيئة اقتصادية كلية جيدة والاستخدام الدقيق للسياسة النقدية لتنمية الاقتصاد.

٦. **دراسة (حسن ياسين طعمة ، ٢٠١٥) :** بعنوان: " أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن: دراسة قياسية تحليلية للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٨)", هدفت لقياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن، ومدى مساهمتها في تحفيز الاقتصاد الوطني وتنميته. وتم اتباع المنهج القياسي التحليلي في تحليل البيانات المتعلقة بالنتائج المحلي الاجمالي الأردني، وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٨). وأشارت النتائج إلى وجود أثر ايجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة والنتائج المحلي الاجمالي على التنمية الاقتصادية في الأردن. وأوصت الدراسة بالتركيز على الاستمرار في تطبيق التشريعات الكفيلة بتعميق دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفعيل أداء الاقتصاد الأردني من خلال الاعفاءات الضريبية المجزية، وتوجيه هذه الاستثمارات نحو كافة القطاعات الاقتصادية، واستقطاب التكنولوجيا، والمعرفة الفنية الملائمة للواقع الاقتصادي الأردني.

٧. **دراسة (El-Wassal.K. A,2012) :** بعنوان:

"Foreign Direct Investment and Economic Growth in Arab Countries"

(١٩٧٠-٢٠٠٨)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ١٦ دولة عربية خلال الفترة (٢٠٠٨-١٩٧٠)، وذلك باستخدام نموذج بائل الديناميكي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية ضئيل جداً.

٨. **دراسة (Koojaroenprasit. S, ٢٠١٢) :** بعنوان:

"The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: A Case Study Of South Korea"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٩)، مستخدمة في ذلك الانحدار المتعدد، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر

ايجابي قوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية، وأيضاً فإن هذه الدراسة تشير إلى أن رأس المال البشري، التوظيف والتصدير لها تأثير ايجابي وملوس، في حين أن الاستثمار المحلي ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية.

٩. دراسة (بثينة "محمد علي" المحتسب، ٢٠٠٩): بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن (١٩٩٠-٢٠٠٦)" والتي أظهرت أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني محدود ومركز في بعض المجالات مثل تطوير القوى العاملة، ونقل التكنولوجيا، وأوصت الدراسة بتطوير نظام الحوافز ليستطيع الأردن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بالإضافة لضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

وتعليقاً على الدراسات السابقة والتي وجدت في معظمها تويد ايجابية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأردن ما عدا عدد قليل من تلك الدراسات أيد سالبية تلك العلاقة، وتعتبر الدراسة الحالية استكمالاً للدراسات السابقة في ذات الموضوع، ولكنها الأحدث من حيث انفرادها بتحديد طبيعة العلاقة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأردن كدراسة قياسية تستخدم منهجية متجه تصحيح الخطأ وتحليل السلاسل الزمنية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٧.

المحور الثاني : الاطار النظري

بعد استعراض الدراسات السابقة وتحديد نقطة انطلاق البحث نبدأ في تناول الاطار النظري

للدراسة والذي يعتمد على المحاور التالية:

- ١- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٢- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٣- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاردن.
- ٤- مصادر النمو الاقتصادي .
- ٥- تطور معدلات النمو الاقتصادي في الأردن.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

١- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

انتشر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأوساط الاقتصادية مع منتصف القرن التاسع عشر، واحتل مكاناً بارزاً في الاقتصاد العالمي خاصةً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، في ظل التغيرات الاقتصادية الهامة، وتنامي ظاهرة العولمة، وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة الاقتصاد العالمي. وتزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر كأحد المصادر الأساسية للتدفقات

المالية خاصة في الدول النامية، وذلك لدعم جهود التنمية الاقتصادية بها، واتجهت الحكومات إلى وضع وصياغة السياسات المناسبة لجذب مزيد من تلك الاستثمارات لتعويض النقص الشديد في الموارد المحلية اللازمة لتمويل الاستثمارات بها. وتعددت وجهات نظر الاقتصاديين لصياغة مفهوم محدد للاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اختلاف الأنماط والأشكال التي يمكن أن يأتي عليها، وينصرف المفهوم بشكل أساسي إلى قيام شخص أو منظمة من بلد ما باستثمار أمواله في بلد آخر سواء عن طريق الملكية الكاملة للمشروع، أو الملكية الجزئية بهدف تحقيق عائد، ويسمح للشريك الأجنبي بممارسة درجة من الرقابة أو الإدارة وفقاً لنسبة الملكية، ويسمح له أيضاً بتمويل كمية من الموارد المالية أو تقديم التكنولوجيا والخبرة الفنية إلى البلد المضيف، كما يسمح للشريك الأجنبي أو المستثمر الأجنبي بنحويل جانب من أرباحه إلى بلده الأم. ويُقصد بالاستثمار لغةً "طلب الحصول على الثمرة، وثمره الشيء ما تولد عنه من خيرات أو إيرادات. ويُشير اصطلاحاً إلى "تخصيص رأس مال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو تطور الوسائل القائمة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية. وقد وضع اللورد كينر J.M.Keynes تعريفاً للاستثمار باعتباره الإضافات الجديدة للطاقة الانتاجية والتجهيزات الرأسمالية المتاحة في المجتمع لفترة معينة، واعتبره إضافة إلى قيمة رأس المال الحالية والتي تنتج عن النشاط الاقتصادي لفترة^١.

ومن ناحية أخرى فقد اهتمت المؤسسات والهيئات الدولية بتبني مفاهيم مختلفة للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص، حيث أشارت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): إلى الاستثمار كونه : توظيفات أجنبية في أصول رأسمالية ثابتة في دول معينة، ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى، ويكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية أو من دولة الإقامة أياً كان المستثمر فرداً أو شركة^٢. أما صندوق النقد الدولي (IMF) فقد عرّف الاستثمار الأجنبي بأنه مباشراً إذا أمّلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة^٣. بينما عرفت منظمة التجارة العالمية (WTO)

١. جون ماينارد كينر ، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عبد الرواس، الطبعة الأولى، دار العين للنشر، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص: 116.

2. UNCTAD, *Investment Regimes In The Arab World ISSUES and Policies*, United Nation, New York & Genève, 2000 ,p:15.

3. UNCTAD, *World Investment Report 2004 : The Shift Towards Services*, Geneva and New York , 2004 ,p:345.

الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولاً إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) ^٤.

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه بناء لعلاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إدارياً في البلد المضيف. ^٥ أما المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلية، لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة، بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار ^٦.

ويتبنى البحث مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النوع من الاستثمار طويل الأجل، الذي ينطوي على إقامة مشاريع يتولى المستثمر الأجنبي امتلاكها جزئياً أو كلياً، ويعمل على إدارتها بالبلد المضيف، ويشترط أن تكون حصة المستثمر الأجنبي تفوق 10% من إجمالي رأس مال المشروع حتى يتم اعتبار الاستثمار أجنبياً ومباشراً.

٢. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف دوافع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بين البلد المضيف والبلد الأم والمستثمر نفسه سواء الأجنبي أو الوطني. غير أن تلك الدوافع يمكن إجمالها في العوامل التالية:

١. فتح أسواق جديدة: تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري وظروف العولمة والمنافسة في الأسواق الدولية، دوراً هاماً في دفع المستثمر إلى مزاولته نشاطه خارج الحدود الوطنية. إذ أن هناك بعض أنماط النشاط التي تحتاج لأسواق استهلاك ملائمة، فيقوم بنقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها بهدف زيادة المبيعات وزيادة العوائد والتخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار. أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كلياً أو جزئياً مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد، فلن يتحقق هذا

٤. هناء عبدالغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية - الصين أنموذجاً، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص: ١٤.

5. ESCWA, The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries, U. N, New York, 2000,p14

٦. سعد محمود الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقطار النامية، الملتقى الدولي حول: اشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فندق الأوراسي، الجزائر، ١٤-١٥ نوفمبر، ٢٠٠٥، ص: ٣٣٧.

- العائد و يفقد جاذبيته. وتبعاً لهذا التحليل نجد أن كثيراً من الشركات الأمريكية والأوروبية الكبرى تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غيرها والتي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها للاستفادة من وفرة الإنتاج بالأحجام الكبيرة، لذا يُفضل البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج والرغبة في النمو والتوسع.
- ٢- **تخفيض المخاطر:** يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفاً، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين عوائدها قوياً نظراً لمواجهة نفس الظروف ذات الطبيعة العامة. وقد تشد المنافسة الداخلية لدرجة تهدد استمرار وجود شركة ما، فتنتقل هذه الشركة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها تلك الظروف. "قرأس المال الأجنبي يحاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة.
- ٣- **توفير المواد الخام وضمان استدامتها:** قد يتطلب إنتاج سلعة ما استيراد مواد خامة أو بعض أجزائها من الخارج بكميات كبيرة. وبهدف ضمان التدفق المستمر دون انقطاع لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، تقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المصدر حسب ما تسمح به لها إمكانياتها الذاتية و تشريعات البلد المضيف للاستثمار، والاستفادة من المزايا المكانية: التي تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة إلى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجذب الاستثمار الأجنبي، والتي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج و انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح و بالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.
- ٤- **سد فجوة الادخار والاستثمار المحلي (فجوة الموارد المحلية):** ويُعد هذا الدافع أهم دوافع البلد المضيف، خاصة عندما يعجز الادخار المحلي عن توفير التمويل الكافي للاستثمار القومي، يلجأ إلى المصادر المالية الخارجية، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمنح والقرض الخارجية. غير أن هذه الأخيرة غير متاحة بسهولة، ولها تكاليف مستقبلية باهظة شكلت عبئاً على اقتصاديات الدول النامية بصفة خاصة، مما دفع تلك الدول لمحاولة توفير مناخ مناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه لسد فجوة الموارد المحلية بها.
- ٥- تحسين وضعية ميزان المدفوعات: تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى العمل على جذب مزيداً من الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل القصير والمتوسط، ويفضل الاستثمار الأجنبي المباشر

على غيره من مصادر التمويل الأجنبية لما له من مزايا تسمح بتوفير تدفقات من النقد الأجنبي تساهم في تحسين أوضاع ميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية.

٦- **زيادة التراكم الرأسمالي ونقل التكنولوجيا الحديثة:** ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات و مشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية وتكنولوجيا إنتاج جديدة ومتطورة، وهو ما يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار. ويساهم في تحسين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي .

٣. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

تبين بيانات جدول رقم (١) تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

جدول رقم (١)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن (١٩٩٠-٢٠١٧) مليون دولار

السنة	FDI	معدل FDI	السنة	FDI	معدل FDI
١٩٩٠	37.6	-	٢٠٠٤	936.81	71.3
١٩٩١	-11.89	-١٣٠	٢٠٠٥	1984.49	١١٢
١٩٩٢	40.7	٤٤٠	٢٠٠٦	3544.01	٧٨.٦
١٩٩٣	-33.55	-١٨٢	٢٠٠٧	2622.14	-٢٦
١٩٩٤	2.85	١٠٨	٢٠٠٨	2826.74	٧.٨
١٩٩٥	13.3	٣٦٧	٢٠٠٩	2413.10	-١٤.٦
١٩٩٦	15.51	١٦.٥	٢٠١٠	1688.40	-٣٠
١٩٩٧	360.93	٢٢٢٧	٢٠١١	1486.10	-١٢
١٩٩٨	310.01	-١٤.١	٢٠١٢	1548.50	٤.٢
١٩٩٩	157.97	-٤٩	٢٠١٣	1946.60	٢٥.٧
٢٠٠٠	913.26	٤٧٨	٢٠١٤	2178.50	١١.٩
٢٠٠١	273.63	-٧٠	٢٠١٥	1600.30	-٢٦.٥
٢٠٠٢	238.22	-13	٢٠١٦	1553.0	-٣
٢٠٠٣	546.97	130	٢٠١٧	2029.72	٣٠.٧

المصدر: البنك المركزي الأردني، نشرات وتقارير سنوية مختلفة.

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦)

من خلال بيانات الجدول السابق: نلاحظ ان هذه الفترة كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف جداً ومتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، بسبب تعديل قانون الضريبة الذي عُدل بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٨٨، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وحرب الخليج، وشهدت هذه الفترة عدم وجود استثمارات اجنبية في عامي ١٩٩١م، ١٩٩٣م ووجود الاشارة السالبة بسبب الإهلاك (الفاقد من الاستثمار) بمعنى وجود الآلات والمعدات التي يدفع لهن أجر ولا يوجد استثمار، وفي ما يتعلق بمعدل نمو الاستثمار الاجنبي بلغ معدل النمو عام ١٩٩٢م ٤٤٠% وهو أعلى معدل نمو تشهده هذه الفترة حيث بلغ الاستثمار الاجنبي المباشر تقريباً ٤١ مليون دولار.

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الاردن خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣)

نلاحظ من الجدول السابق: أن بداية الفترة شهدت ارتفاع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد بلغت عام ١٩٩٧م ٣٦١ مليون دولار بمعدل نمو ٢٢٢٧% مقارنة مع عام ١٩٩٦م ويعتبر أعلى معدل نمو تشهده هذه الفترة، وبأ معدل النمو في الانخفاض إلى أن وصل عام ٢٠٠٠ إلى ٤٧٨% وبلغ حجم الاستثمار ٩١٣ مليون دولار حيث ارتفع ٦ أضعاف مقارنة مع عام ١٩٩٩، ويعود سبب ذلك إلى إبرام اتفاقيات تحرير التجارة والشراكة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية وتبني الاردن برنامج التصحيح الاقتصادي في تحسين الاقتصاد الاردني بالشراكة مع صندوق النقد الدولي^٧. ثم عادت إلى الانخفاض إلى ان وصلت إلى (٢٣٨) مليون دولار عام ٢٠٠٢، ثم ارتفعت بنسبة ٤٥% عام ٢٠٠٣ وبمعدل نمو ١٣٠%.

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الاردن خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)

نلاحظ من الجدول السابق: أن هذه الفترة شهدت ارتفاع كبير جداً في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاردن فبلغ عام ٢٠٠٥م حوالي ١٩٨٥ مليون دولار بمعدل نمو ١١٢% مقارنة مع عام ٢٠٠٤، ويعود ذلك إلى تحسن البيئة الاستثمارية الاردنية وخصوصا بعد صدور قانون الاستثمار المؤقت عام ٢٠٠٣، بخصوص إعفاءات المستثمرين من الضرائب والتسهيلات في الكثير من الاجراءات القانونية.

^٧. بثينة" محمد علي" المحتسب، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦)، دراسات العلوم الادارية، المجلد ٣٦، العدد ٢، الاردن، ٢٠٠٩، ص: ٣١٨.

ووصلت أعلى قيمة للاستثمارات الأجنبية خلال الفترة إلى ٣٥٤٤ مليون دولار عام ٢٠٠٦م بمعدل نمو وصل إلى ٧٨.٦% مقارنة مع عام ٢٠٠٥م، وبدأ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الانخفاض إلى أن وصل إلى ٢٨٢٧ مليون دولار وبمعدل نمو بلغ ٧.٨% مقارنة مع عام ٢٠٠٧م، وذلك بسبب الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨م، واستمر في الانخفاض حتى نهاية الفترة إلى أن وصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ١٦٨٨ مليون دولار عام ٢٠١٠م وبلغ معدل نمو انخفاض الاستثمار الأجنبي ٣٠% مقارنة مع عام ٢٠٠٩م.

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الاردن خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧)

نلاحظ من الجدول السابق: استمرار ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، فقد ارتفع من ١٤٨٦ مليون دولار عام ٢٠١١م إلى ١٥٤٩ مليون دولار عام ٢٠١٢م وبمعدل نمو بلغ ٤.٢%، واستمر في الارتفاع عامي ٢٠١٣م و٢٠١٤م بمعدل نمو ٢٥.٧%، ١١.٩% على الترتيب، إلى أن بلغ عام ٢٠١٤م أعلى قيمة في هذه الفترة ووصلت إلى ٢١٧٩ مليون دولار، ويعود ذلك إلى الأزمة السورية التي عملت على نقل الكثير من المستثمرين استثماراتهم إلى الاردن. كما أن صدور قانون الاستثمار رقم ٣٠ سنة ٢٠١٤م والاجراءات من الحكومة من أجل تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي مثل: الجنسية والاعفاءات الضريبية . بعد عام ٢٠١٤م أخذ الاستثمار الاجنبي في الانخفاض حتى عام ٢٠١٦م، وارتفع عام ٢٠١٧م معدل نمو الاستثمار إلى ٣٠.٧% مقارنة مع عام ٢٠١٦م.

٤. مصادر النمو الاقتصادي.

تسعى جميع اقتصاديات العالم إلى تحفيز أو زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لذلك يجب معرفة مصادر النمو الاقتصادي من خلال معرفة الآليات والإجراءات الواجب انتهاجها لتحفيز وزيادة معدلات النمو، حيث لا تتمكن أي دولة من زيادة دخلها إلا من خلال زيادة أو تحسين أو ادخال تكنولوجيا جديدة أو موارد بشرية تتمتع بالمهارات والقدرات العالية تؤدي إلى إحداث النمو المطلوب. ويمكننا عرض مصادر النمو الاقتصادي على النحو التالي:^١

^١. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص 17-18.

١. رأس المال.

ينقسم رأس المال إلى قسمين:^٩

أ- رأس المال المادي وتتمثل في مخزون الآلات والمعدات والمواد المستخدمة في عملية الإنتاج.

ب- رأس المال البشري يتمثل بالقوى العاملة ذات المهارات والقدرات العالية على الإنتاج والتطوير والتي تأخذ شكل قوة العمل، فعند زيادة مخزون المجتمع من رأس المال بنوعيه هذا يعني القدرة على زيادة تراكم الرأسمالي.^{١٠}

وتُعاني الكثير من الدول النامية من قلة مدخراتها المحلية وندرة رأس المال الذي يكون عنصراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية، في حين الدول التي تمتلك ثروات كالنفط أو معادن أخرى تكون اقتصادياتها ذات تبعية لهذا المورد. فهي بحاجة أساسية لبناء تنمية في اقتصادها وجعله متنوع لا يقتصر على مورد واحد فقط يؤدي بحيث يؤدي ذلك لتكوين رأس المال. لذلك تبحث هذه الدول عن الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التعويض وسد فجوة تمويل التنمية وتوفير الإمكانيات لتحريك عملية التنمية بالتكاليف المناسبة مقارنة مع التمويل الخارجي.^{١١}

٢. التقدم التكنولوجي.

يعد التقدم التكنولوجي ركيزة مهمة لأي عملية تنمية بحيث يؤدي التقدم التكنولوجي إلى استخدام أو استحداث أساليب فنية جديدة في عملية الإنتاج، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج من خلال استخدام الأساليب المتقدمة في العمليات الإنتاجية. ومن وجهة نظر الاقتصاديون، فإن مفهوم التكنولوجيا هي عبارة من تطوير العمليات الإنتاجية والأساليب الفنية للإنتاج المستخدم فيها بما يحقق أهداف الوحدات الاقتصادية مثل تطوير الأساليب الإنتاجية نحو الأفضل من خلال خفض تكاليف الإنتاج أو الحصول على حجم إنتاج أكبر من نفس كمية الموارد المتاحة.

^٩. عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2008، ص: 14 .

^{١٠}. كميل حبيب، حازم البني، دراسات في الإنماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 1997، ص: 17.

^{١١}. مهند عيال سلمان، أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، 2015، ص: 9.

كما يستمد التقدم التكنولوجي أهميته من تطبيقاته المختلفة في المجالات الإنتاجية وما يستلزم من عمليات أخرى، ويتفق هذا مع تحليل دنسون لمصادر نمو الناتج في الولاية المتحدة الأمريكية في الفترة (١٩٢٩-١٩٦٩)، حيث وجد إن نصف النمو في الناتج خلال هذه الفترة يعود للتقدم التكنولوجي، والنصف الآخر لنمو عوامل الإنتاج الأخرى وخاصة رأس المال.^{١٢}

٣. النمو السكاني.

يعني اختلاف إعداد السكان خلال فترة زمنية معينة نتجه للفرق بين معدلات المواليد والوفيات من ناحية ومعدلات الهجرة الداخلية والخارجية من ناحية أخرى، حيث إن الدول النامية تُعاني من معدلات نمو سكاني مرتفعة مقارنة مع الدول المتقدمة ذات الاقتصاديات القوية، ومن وجهة نظر الكثير من المختصين فإن للنمو السكاني ايجابيات منها زيادة القوة العاملة والتي تُعتبر احد العوامل الايجابية لتحفيز النمو الاقتصادي فيها، حيث إن زيادة قوة العمل يعني زيادة اكبر في العمال المنتجين مع زيادة الاستهلاك إي زيادة حجم الطلب وبالتالي زيادة حج السوق، وبالرغم من تأييد هذه الفكرة لكن قد يؤدي النمو السكاني المتزايد إلى اثار سلبية على النمو الاقتصادي بشكل مباشر، وخاصة عندما يتوقف شكل التأثير الايجابي للنمو السكاني على النمو الاقتصادي في مدى قدرة النظام الاقتصادي على استعان وتوظيف الإعداد المتزايدة من العمالة التي تسبب فيها النمو السكاني مثل: الأردن ومصر.^{١٣}

٤. الموارد الطبيعية

تُعد الموارد الطبيعية أحد أهم المحددات في أي دولة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، ومن أهم هذه الموارد الطبيعية: الطاقة بشكل عام والموارد الطبيعية الأخرى، حيث أن توفر الموارد الطبيعية لا يعني حدوث نمو اقتصادي بل الأمر مشروط بالاستخدام الأمثل لها. فعند التخطيط السليم والتوزيع الأمثل للموارد الطبيعية يساعد هذا على النمو الاقتصادي، أما في حالة رسم سياسات اقتصادية خاطئة وغير مدروسة وعدم استغلال هذه الموارد بشكل سليم نتجه لهذه السياسات، يؤدي إلى تدني الوضع الاقتصادي وتكون الموارد عائقاً امام النمو الاقتصادي بدلاً من تحفيزه.^{١٤}

^{١٢} . مرجع سابق ، ص: ١٢.

^{١٣} . أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007 ، ص: 7.

^{١٤} . بدر شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو الاقتصادي الفلسطيني 1995-2010، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية

الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص: 13.

تعاني مثل هذه الدول من لعنة الموارد التي ترسم معالمها العلاقة الكامنة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وتعرف لعنة الموارد على ظاهرة تفتتت في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يكون مستوى النمو الاقتصادي والأداء الحكومي أسوأ ما يمكن، وعليه تصبح هذه الموارد الطبيعية عائقاً حقيقياً ومثبطاً لتحقيق النمو الاقتصادي التي تطمح إليه مثل هذه الدول لتجسيده.^{١٥}

٥. تطور النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

يتصف الاقتصاد بالعديد من الحقائق الاقتصادية: وهي ندرة الموارد الطبيعية وخاصة المياه ومصادر الطاقة مثل النفط والغاز، كما يتصف في وفرة الأيدي العاملة المتعلمة والمدرية والمؤهلة، وأن معظم النشاطات الاقتصادية هي خدمية سواء من حيث مساهمتها في الانتاج أو التوظيف، ويواجه الاقتصاد الأردني العديد من المشكلات مثل البطالة والتضخم وارتفاع عدد السكان بسبب الأوضاع الإقليمية المحيطة بالأردن.^{١٦} وبناءً على بيانات الجدول رقم (٢) الذي يوضح فقد مراحل تطور النمو الاقتصادي الأردني يمكن تفصيلها على النحو التالي:

جدول رقم (٢)

معدلات النمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
معدل النمو الاقتصادي	١%	١.٨%	١٨.٧%	٤.٦%	٥%	٦.٢%	٣.٣%
السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
معدل النمو الاقتصادي	٣%	٣%	٣.٤%	٤.٢%	٥.٣%	٥.٨%	٤.٢%
السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل النمو الاقتصادي	٨.٦%	٨.١%	٨.٢%	٧.٢%	٧.٢%	٥.٥%	٢.٣%
السنة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
معدل النمو الاقتصادي	٢.٦%	٢.٧%	٢.٨%	٣.١%	٢.٤%	٢%	٢.١%

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية والتقارير السنوية لصندوق النقد الدولي

^{١٥} محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2009، ص: ١٠.

^{١٦} المرصد الاقتصادي الأردني المستقبل: التحديات الاقتصادية في الأردن، عمان، الأردن، تقرير سنوي، ٢٠١٤، ص: ٢-٧.

المرحلة الأولى: (١٩٨٩-١٩٩٨)، مرحلة التصحيح الاقتصادي.

وهي المرحلة التي أعقبت الأزمة المالية والاقتصادية الحادة التي واجهتها المملكة في أواخر عام ١٩٨٨م ممثلة بأزمة سعر صرف الدينار وتفاقم وضع المديونية الخارجية، حيث شرع الأردن في نيسان ١٩٨٩م بتنفيذ برنامج تكيف هيكلي يغطي الفترة (١٩٨٩-١٩٩٣)، إلا أن العمل بهذا البرنامج لم يستمر لأكثر من (١٥) شهراً، نظراً لتأثر البلاد سلباً بأزمة حرب الخليج الثانية، وعاود الأردن مفاوضاته في إبرام اتفاقية برنامج تكيف هيكلي جديد للفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) وذلك بهدف مواجهة أزمة المديونية الخارجية، واستعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وتصحيح الاختلالات التي تراكت عبر السنوات السابقة. وعلى الرغم من أن المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه المرحلة تبين نجاح الجهود الإصلاحية في الوصول إلى سياسة ناجحة لإدارة الاقتصاد الكلي ارتكزت على الاحتواء التدريجي للعجز المالي وتطبيق منظومة واسعة من الإصلاحات الهيكلية، فقد بقيت معدلات البطالة والفقر مرتفعة نسبياً حيث بلغ متوسط معدل البطالة في هذه الفترة (١٦.١%)، كما شهد متوسط دخل الفرد نمواً متواضعاً حيث بلغ الوسط الحسابي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة ١٣٩٧ دولار سنوياً، وعلى الرغم من الانخفاض الملموس في حجم المديونية الخارجية وعجز الموازنة العامة حيث بلغ المتوسط الحسابي لعجز الموازنة في هذه المرحلة تقريباً ١٢٢ مليون دولار، فقد بقي هذان المؤشران عند مستويات مرتفعة. وقد حقق الاقتصاد خلال هذه المرحلة معدلات نمو معتدلة حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة حوالي ٩.٢% و ٢.٩% على التوالي. ونلاحظ من خلال بيانات الجدول (٢) أن بداية فترة الدراسة عانى الأردن من معدلات نمو متدنية حيث بلغت في عام ١٩٩٠م (١%)، نما بنسبة (١.٨%) في عام ١٩٩١م، وانطلق النمو الاقتصادي الحقيقي في عام ١٩٩٢م بنسبة (١٨.٧%)، نتيجة التوسع الهائل في البناء السكني، والاستثمار في الأنشطة الانتاجية وسوق عمان المالي، وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٨.٦%) في المتوسط للفترة ١٩٩٢-١٩٩٥م.

وبعد ذلك تباطأ النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨م وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٣.١%)، وبعد الطفرة التي استمرت خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥م، ولم تساعد السياسات الاقتصادية في إطار برامج التكيف الهيكلي على تحفيز النمو الاقتصادي، وعانى الاقتصاد الاردني من اعاقه الاداء الاقتصادي في النصف الثاني من التسعينات. وكما

حققت الصادرات من السلع والخدمات زيادة في قيمتها بمعدل ٥٢.٣% و كان معدل الزيادة في قيمة الواردات ٤٦%. في حين حقق نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي انخفاض في هذه المرحلة بنسبة ٤٧%.^{١٧}

المرحلة الثانية: (١٩٩٩-٢٠٠٧) فترة الاصلاح الذاتي

خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ عاد النمو الاقتصادي للارتفاع ووصل معدله بالمتوسط إلى (٥.٧%). أما في عام ٢٠٠٤م أصبحت الحكومة غير ملزمة بالعودة إلى صندوق النقد الدولي، إلا أن ظلال برامج التصحيح الاقتصادي والهيكلي التي يتبناها صندوق النقد الدولي بقية مهيمنة على السياسات الاقتصادية^{١٨}، وقد بلغ النمو الاقتصادي عام ٢٠٠٤م (٨.٦%) وهو أعلى نمو في هذه الفترة.

وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ التي تعتبر فترة الاصلاح الذاتي، نما الاقتصاد الاردني بمعدل (٧.٨%) في المتوسط. وقد بدأت الحكومة في تبني برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٤)، ومعه وبشكل متوازن تبني الأردن خطة تنمية خمسية جديدة للفترة (١٩٩٩-٢٠٠٣). وكلاهما جاء بهدف الإسراع في تنفيذ السياسات والبرامج الاقتصادية التي هدفت إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال مواصلة السير في تحرير الاقتصاد وجذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية وتعزيز دور القطاع الخاص ومشاركته في الاستثمار في المشاريع التنموية والتطويرية الكبرى والعمل على معالجة مشكلتي الفقر والبطالة. وقد بلغ المتوسط الحسابي لمعدلات البطالة خلال المرحلة هذه ١٤.٣% أي سجلت معدلات البطالة انخفاض بسيط فيها.

وقد شهدت هذه المرحلة كذلك تبني الأردن برنامجين آخرين للتصحيح الاقتصادي، الأول خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠١)، وتمثلت اهدافه الرئيسية في رفع معدل النمو الحقيقي، والمحافظة على معدلات تضخم منخفضة حيث بلغ متوسط معدل التضخم في هذه المرحلة ٣%، وتعزيز الاحتياطات من العملات الأجنبية، وتخفيض الرصيد القائم للدين الخارجي، هذا بالإضافة إلى الحد من مشكلتي الفقر والبطالة. وبانتهاء البرنامج الأول بدأ الأردن في حزيران ٢٠٠٢ برنامجاً آخر للتصحيح الاقتصادي مستهدفا مواصلة برامج الخصخصة في الأردن، والانفتاح الاقتصادي تمهيدا

^{١٧} . بشير الزعبي، عبدالباسط عثمانه، البيئة الاقتصادية في الاردن وموقع الاقتصاد من عناصر القوة والامن الوطني، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص: ٩.

^{١٨} . خالد محمد السواعي، مقيدات النمو الاقتصادي في الاردن: منهجية الفجوات الثلاثة (١٩٧٦-٢٠٠٩)، اطروحة دكتوراه في اقتصاد الاعمال، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن، ٢٠١١، ص: ٢٨.

للاندماج مع الاقتصاد العربي والعالمي، وتعزيز الاحتياطيات من العملات الأجنبية وتخفيض الرصيد القائم للدين الخارجي، وتم الانتهاء من العمل به في حزيران ٢٠٠٤م^{١٩}. كما بلغ متوسط نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي خلال المرحلة ٨١% وتعتبر هذه النسبة مرتفعة ومقلقة جدا للاقتصاد الاردني. كما ارتفع عجز الموازنة من الناتج المحلي الاجمالي في هذه المرحلة عن المرحلة السابقة بمقدار ٠.٧- %.

كما تضمنت هذه الفترة خطة أخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٧) والتي جاءت لتركز على استدامة الاستقرار المالي، والاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار، واستقرار أسعار السلع والخدمات وتفعيل الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وبما يضمن تعزيز دور القطاع الخاص كمشارك رئيسي في النشاط الاقتصادي التنموي وصولاً إلى تحقيق نقلة نوعية في أداء الاقتصاد الوطني، وإحداث تغيير ملموس في نوعية ومستوى معيشة المواطن، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة. وقد انعكست محصلة ذلك كله في تحقيق الاقتصاد الأردني خلال هذه المرحلة معدلات نمو مرتفعة بلغت بالمتوسط حوالي ٩.٠ % و ٦.٣ % بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي. وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه المرحلة عن المرحلة السابقة بمعدل ٤٦.٢%.

المرحلة الثالثة: مرحلة الازمة الاقتصادية والعوامل الاقليمية .

١. الازمة العالمية عام ٢٠٠٨: ظهرت آثار الازمة بشكل واضح على العديد من المؤشرات الاقتصادية في الاردن، وخاصة زيادة عجز الموازنة العامة للدولة التي بلغت ٩٧٨.١ مليون دولار نتيجة زيادة حجم الانفاق الحكومي وتراجع حجم المساعدات الخارجية والعربية التي وصلت الى نحو ٧٠٠ مليون دولار وفقاً لأرقام وزارة التخطيط ووزارة المالية الاردنية. وكذلك ارتفاع الدين العام إلى ١٣ مليار دولار.

٢. العوامل الاقليمية نهاية عام ٢٠١٠.

شهدت الأوضاع الاقليمية والوطن العربي تغيرات كبيرة جداً في الجانب السياسي والاقتصادي، مما أثر على الأردن اقتصادياً وسياسياً. وخصوصاً الاحداث التي حدثت في سوريا عام ٢٠١١ حيث تأثرت الأردن اقتصادياً وسياسياً، فقد بلغت التكلفة المباشرة لأزمة اللجوء السوري

^{١٩}. بشير الزعبي، عبدالباسط عثمانه، مرجع سابق، ص: ١١.

^{٢٠}. البنك المركزي الأردني، نشرات وتقارير سنوية مختلفة، ٢٠٠٩.

على الأردن وحالة عدم الاستقرار في المنطقة وتحمل أعباء استضافة ١.٣ مليون لاجئ سوري لسبع سنوات ١٠.٥ مليار دولار. كما أدت إلى زيادة معدلات البطالة في الأردن. ونتيجة للأحداث التي حدثت في الوطن العربي وسوريا خاصة انخفضت وتيرة النمو الاقتصادي في الأردن بصورة ملحوظة بعد عام ٢٠٠٩م، فخلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٧ وصل معدل النمو الاقتصادي بالمتوسط إلى (٢.٥%)، حيث نما في عام ٢٠١٠م بنسبة (٢.٣%) ليصل إلى (٢.١%) في عام ٢٠١٧م، ولتتراوح معدلات النمو في هذه الفترة ما بين (٢%) عام ٢٠١٦م أقلها وإلى (٣.١%) عام ٢٠١٤م أعلاها. وفي هذا الفترة بلغ بالمتوسط معدل النمو الاقتصادي ٣.٣% أي انخفض عن المرحلة السابقة بمقدار ٥.٧%.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة

بعد دراسة واستعراض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وتحديد واقع تلك الاستثمارات على الأردن، يتم في هذا المحور بيان قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن من خلال التحليل القياسي الكمي، ويعتمد الجانب التطبيقي على المحاور التالية:

١. تحديد وتعريف النموذج المستخدم في الدراسة التطبيقية.

٢. نتائج تحليل اختبارات الفروض.

١. نموذج الدراسة وتعريف متغيرات الدراسة

يتوقف معدل النمو الاقتصادي على عدد من المتغيرات المفسرة الأساسية وأهمها معدل الاستثمار الأجنبي، ومن خلال مراجعة الكثير من الدراسات السابقة، ومن أجل اختبار فرضية الدراسة فإن معدل النمو الاقتصادي مُقاساً بمعدل التغير السنوي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) وهو المتغير التابع يتوقف على عدد من المتغيرات المفسرة على النحو التالي:

أ: المتغير التابع:

الناتج المحلي الإجمالي (GDP): هو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد، ويمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً خلال فترة زمنية معينة. ويُعبر الناتج المحلي الإجمالي عن النمو الاقتصادي. معبراً عنه بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي.

ب: المتغيرات المفسرة:

١. **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):** وهو يمثل حجم التدفقات الواردة من الاستثمار إلى القطر المضيف، حيث تشير النظريات الاقتصادية، إلى إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وذلك لما له من دور بارز في نقل التكنولوجيا الحديثة وتغطية النقص في المدخرات المحلية، ولكن بعض الاقتصاديين ذكروا إن التأثير السلبي يتمثل فيما يسببه من تزامم مع الاستثمار المحلي.
٢. **الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (CPI):** و عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس التغير النسبي الذي طرأ على ظاهرة معينة ، سعرا، كمية ، قيمة أو أجرا ، بالنسبة لأساس معين قد يكون فترة زمنية معينة أو مكانا جغرافيا معينة ، حيث تؤخذ قيمة الظاهرة كأساس لحساب الرقم القياسي.
٣. **سعر الخصم (IR):** هو سعر الفائدة على الأموال التي يقرضها البنك المركزي إلى البنوك التجارية لتغطية احتياجاتها من السيولة ويمكننا الإشارة إليه على انه تكلفة الاقتراض من البنك المركزي.
٤. **الصادرات (EX):** هي تمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة محليا والموجهة لتلبية طلب العالم الخارجي إما بالنسبة إلى علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، فكثير من الدراسات أكدت على الدور الايجابي له في عملية تحفيز النمو الاقتصادي.
٥. **الاستثمار المحلي (DI):** وهو يمثل الفارق بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر، وتجمع النظرية الاقتصادية على الدور الذي يلعبه الاستثمار المحلي في تحفيز النمو الاقتصادي.
٦. U_i : متغير عشوائي يمثل كل الأخطاء التي بالنموذج سواء كانت عدم إدخال بعض المتغيرات المفسرة في النموذج أو خطأ في الصيغة الرياضية للنموذجالخ.
خاصة وأن هنالك عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي لم يتم شمولها في النموذج

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 FDI + \beta_2 CPI + \beta_3 IR + \beta_4 EX + \beta_5 DI + U_i \dots \dots (1)$$

وللوصول إلى نتائج أفضل تم تحويل النموذج السابق، إلى الصيغة اللوغاريتمية وذلك بأخذ اللوغاريتم الطبيعي للنموذج ليصبح على الشكل التالي:

$$\ln GDP = \beta_0 + \beta_1 \ln FDI + \beta_2 \ln CPI + \beta_3 \ln IR + \beta_4 \ln EX + \beta_5 \ln DI + U_i \dots \dots (2)$$

٢. نتائج تحليل اختبارات الفروض

سنقوم في هذا الجزء في بيان وتحليل نتائج الاختبارات التي سيتم إجراؤها على نموذج الدارسة

١- نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

يعتبر من أولى مراحل التحليل القياسي وهو التحليل الأولي للبيانات ، وخصوصاً إذا كانت بيانات للسلاسل الزمنية، حيث أن معظم الدراسات القياسية تعتمد عليه ، وان اغلب السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها أي أن لها جذر وحدة، ويؤدي ذلك إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي، ومن أجل التأكد من استقراره البيانات يتم إجراء هذه الاختبار لمعرفة مدى سكون السلاسل الزمنية، حيث تعددت الاختبارات المتبعة لفحص استقراره بيانات السلاسل الزمنية وسكونها ومن بين أهم هذه الاختبارات هي اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test والتي تهدف إلى اختبار مدى استقراره بيانات السلاسل الزمنية جميعها وبيان درجة تكاملها^{٢١}.

وفي دراستنا هذه سنقوم باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع The Augmented Dickey Fuller (ADF) ، حيث يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارات المستخدمة لفحص استقراره السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها ، ويحتوي هذا الاختبار على معادلات انحدار مختلفة فمنها ما يحتوي على اتجاه عام وحد ثابت ومنها ما يحتوي على حد ثابت فقط وأخرى لا تحتوي على كلا من الحد الثابت والاتجاه العام .

يظهر الجدول رقم (٣): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع للسلاسل عند المستوى. وجاءت النتائج مشيرة إلى عدم سكون جميع متغيرات نموذج الدراسة عند المستوى ، وتحتوي على جذر الوحدة. وتم إعادة صيغة البيانات بصورة اللوغاريتم بسبب ظهور بعض المشاكل في البيانات.

الجدول رقم (٣)

نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع عند المستوى

Variable	Level (Prop)	1 st (Prop)
GDP	0.2798	0.0077
FDI	0.3683	0.0024
CPI	0.7577	0.0005
IR	0.5870	0.0042
EX	0.5660	0.0007
DI	0.8558	0.0001

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج Eviews,8.

^{٢١} Greene.W.H.Econometric Analysis,5^{ed}.2003, P:266.

وتم إعادة الاختيار بأخذ الفرق الأول لمتغيرات النموذج، وجاءت نتائج الاختبار كما هي ظاهرة في جدول (٣) مبينة سكون المتغيرات جميعها عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

٢- نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

بما ان المتغيرات مستقرة عن الفرق الأول فهذا يعني انها متكاملة من الدرجة الأولى، اي انها احادية التكامل و Akaike و Schwarz لتحديد طول فترات التباطؤ المناسبة^{٢٢}، حيث تبين النتائج أن عدد فترات التباطؤ المثلي هي اربع فترات تباطؤ.

ويظهر في الجدول (٤) : نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك (Trace Test)، حيث تشير نتائج الاختبار عند $r = 0$ ، أي بفرض عدم وجود متجه تكاملي مشترك بين متغيرات الدراسة، فان قيمة الأثر (Trace Test) قد بلغت (١٧٧.٩٥) مقارنة مع القيمة الحرجة التي بلغت (٩٥.٧٥٤) عند مستوى معنوية 5%، مما يتطلب رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة الدالة على وجود أربعة علاقات توازنه في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (٤):

نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك

Null Hyp	Alternative Hyp	Trace Statistic	5% C.V	Prop
$r = 0$	$r = 1$	١٧٧.٩٥	٩٥.٧٥٤	٠.٠٠٠٠
$r \leq 1$	$r = 2$	١٠٢.٥٧٩	٦٩.٨١٩	٠.٠٠٠٠
$r \leq 2$	$r = 3$	٥٦.٥٨	٤٧.٨٥٦	٠.٠٠٦١
$r \leq 3$	$r = 4$	٣٢.٠٤٤	٢٩.٧٩٧	٠.٠٢٧١

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج Eviews,8.

من نتائج الجدول (٥) : الذي يمثل اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maxima Eigenvalue) والتي ظهرت إنه عند $r=0$ بلغت القيمة الكامنة العظمى (٧٥.٣) ، وكانت القيمة الحرجة (٤٠.٠٠٨) عند مستوى معنوية ٥% وبذلك نستطيع القول إنه يوجد أربع علاقات تكاملية توازنه على المدى الطويل بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم في الدراسة.

^{٢٢}. Johansen,S. & Juselius, K. Maximum Likelihood Application To The Demand For Money, Oxford of Economics And Statistics, Vol.51,169-210,p:257.

الجدول رقم (٥)
نتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى

Null Hyp	Alternative Hyp	Max-Eigen	5% C.V	Prob
$r=0$	$r=1$	٧٥.٣	٤٠.٠٨	٠.٠٠٠٠
$r \leq 1$	$r=2$	٤٥.٩٩	٣٣.٩	٠.٠٠٠٠
$r \leq 2$	$r=3$	٢٧.٦	٢٤.٥٤	٠.٠٠٧١
$r \leq 3$	$r=4$	٢١.١	٢٠.٠٥	٠.٠٠٨٣

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج Eviews,8.

٣- نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model)

بما ان جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، ومستقرة عند الفرق الأول، ومتكاملة سيتم استخدام متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) ، الذي يقدم منهجية قادرة على بحث مسألة سكون السلاسل الزمنية والارتباط المضلل، ويحتوي ضمناً على فرض وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج، فاذا تبين أن المتغيرات في النموذج على علاقة مستقرة وطويلة الأجل فان ذلك لا يمنع وجود حالات عدم توازن قصيرة الأجل^{٢٣}. وبالتالي جاءت آلية نموذج تصحيح الخطأ كوسيلة لتصحيح الانحرافات قصيرة الأجل في المتغيرات عن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل. حيث ان تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) يتم من خلال خطوتين: يتم في الخطوة الأولى تقدير معاملات متجه التكامل المشترك بين المتغيرات، وفي الخطوة الثانية نستخدم حد الخطأ الناتج من العلاقة التكاملية في نموذج تصحيح الخطأ. فاذا كانت المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة فانه يوجد علاقة طويلة الأجل، وبالتالي يمكن تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ بالصيغة التالية:

^{٢٣}. Engle, R. F. Granger, C. W. J, Co-Integration And Error Correction: Representation, Estimation, And Testing, *Econometrics* .Vol. 55, No.2 , 1987, pp:251-276.

الجدول رقم (٦) نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model)

Lag	D(LNGDP)	D(LNIR)	D(LNFDI)	D(LNDI)	D(LNEX)	D(LNCPI)
Coefficien	-0.039535	-0.046842	3.185137	0.046468	-0.041369	-0.011311
s.e	(0.01174)	(0.04023)	(1.86637)	(0.27870)	(0.07213)	(0.01792)
t-value	[-3.36753]	[-1.16388]	[1.70660]	[0.16673]	[-0.57350]	[-0.63121]

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج Eviews,8.

بناءً على نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ أعلاه نلاحظ معنوية معامل حد تصحيح الخطأ عند مستوى معنوية ٥%، ومعنويته تدل على أن هنالك علاقة سببية طويلة الأجل حيث بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (٠.٠٣٩٥٣٥) بإشارة سالبة وبمستوى معنوية عند ٥% (٠.٠١١٧٤)، بمعنى أن الانحراف الفعلي عن التوازن بين النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الاقتصادية المستقلة يصحح بمقدار ٣.٩٥٤% في كل سنة.

الجدول رقم (٧) تقدير معادلة الأجل الطويل

P-Value	إحصائية	المعاملات	المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
(0.01075)	13.3840	0.143844	LN FDI	LN GDP
(0.00281)	4.91690	0.308816	LN DI	
(0.20893)	-9.54117	-1.993473	LN EX	
(0.00725)	6.29354	2.940644	LN CPI	
0.28738	-12.4869	-3.588428	LN IR	
0.0035	-4.04787	38.17256	C	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج Eviews,8

$$\text{LnGDP} = 38.17 + (0.14)\text{LnFDI} + (0.31)\text{LnDI} - (1.99)\text{LnEX} + (2.94)\text{LnCPI} - (3.59)\text{LnIR} \dots (3)$$

نلاحظ من جدول رقم (٧) وجود أثر إيجابي معنوي لمتغير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، فقد بلغت قيمة المعلمة المقدرة (٠.١٤٣٨٤٤) ويعني هذا أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% ستؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي بنسبة ٠.١٤% في الأجل الطويل.

الجدول رقم (٨) تقدير معادلة الأجل القصير

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المعاملات	إحصائية t	P-Value
LN GDP	LN FDI	0.002383	2.06089	0.00116
	LN DI	-0.004887	-0.47798	0.01023
	LN EX	-0.044362	-0.085023	0.05206
	LN CPI	0.414114	1.92756	0.21484
	LN IR	0.068379	0.76307	0.08961
	C	-0.034913	3.12107	0.01119

المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج Eviews,8

فيما يتعلق في بالعلاقة قصيرة الأجل فقد أظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

٤- نتائج اختبار السببية لـ (Granger).

الجدول رقم (٩)

اختبار السببية

الفرضية الصفرية	F إحصائية	P احتمالية	النتيجة
الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر في النمو الاقتصادي	٠.٤٣٠٤٣	٠.٠٤٥٨	وجود علاقة سببية
النمو الاقتصادي لا يؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر	٧.٧٢٣٩٨	٠.٠٠٣١	وجود علاقة سببية

أظهرت نتائج اختبار السببية انه يوجد علاقة تأثير وتأثر في الاتجاهين بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

٥- نتائج اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function)

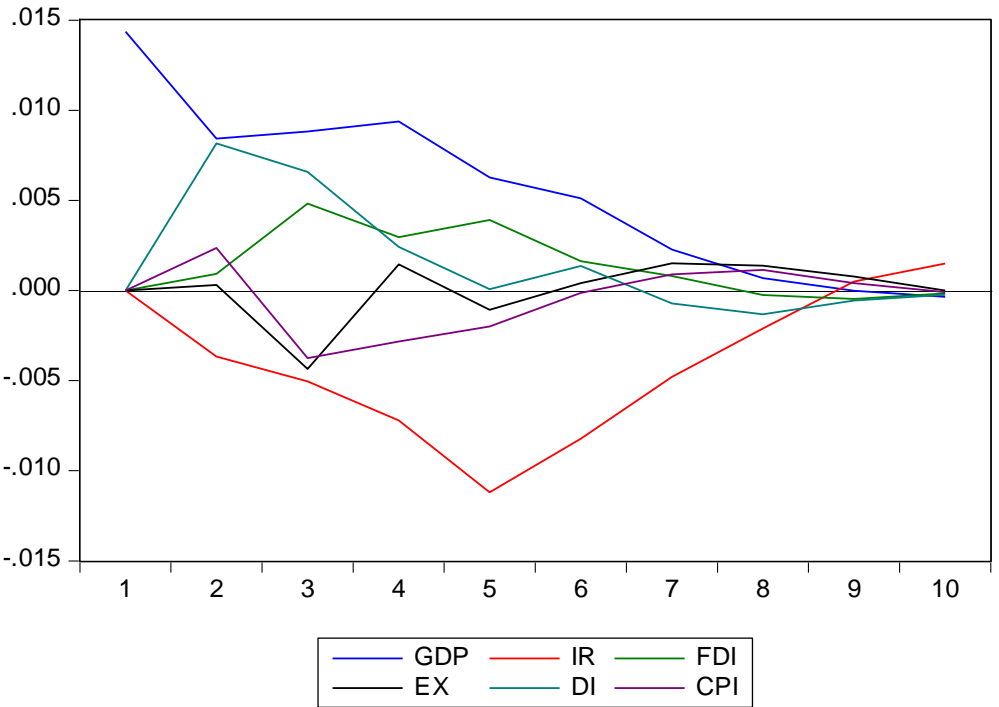
يستخدم هذا الاختبار من أجل تتبع المسار الزمني للصدمات المفاجئة التي تتعرض لها متغيرات نموذج الدراسة، وكيفية استجابة المتغيرات إلى إي تغيير في متغير نموذج الدراسة عبر الزمن.

الشكل رقم (١)

نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل

Response of GDP to Cholesky

One S.D. Innovations



المصدر: إعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج Eviews,8.

أظهرت نتائج الاختبار وجود العديد من الصدمات في جميع متغيرات الدراسة، وكان هنالك اختلاف في مقدار الصدمة حيث اختلفت من متغير إلى آخر خلال فترة الدراسة، وعند التتبع الزمني لمتغير الاستثمار الاجنبي المباشر، حدثت عدة صدمات وفي فترات مختلفة من الدراسة، ويظهر من الشكل السابق حدوث صدمات للاستثمار الاجنبي المباشر في الفترات الثالثة والخامسة والسابعة، ثم عاد للاستقرار حتى نهاية فترة الدراسة.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

١. بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الأردن في نهاية عام ٢٠١٧ م (٢٠٢٩.٧٢) مليون دولار مقارنة مع عام ١٩٩٠ م التي بلغت (٣٧.٦) مليون دولار، أي بنسبة زيادة مقدارها (٥٢٩٦%).
٢. بلغت معدلات النمو الاقتصادي في الأردن في نهاية عام ٢٠١٧ م (٢.١%) مقارنة مع عام ١٩٩٠ م (١%) وهي معدلات متدنية، حيث يعتبر النمو الاقتصادي الحقيقي في عام ١٩٩٢ م الذي وصل إلى (١٨.٧%) نتيجة للتوسع السكاني والاستثمار في الأنشطة الانتاجية وسوق عمان المالي.
٣. سكون المتغيرات جميعها عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (I(1).
٤. أظهرت نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك (Trace Test) إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديلة الدالة على وجود أربعة علاقات توازنه في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية ٥%.
٥. أظهرت نتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى (Eigenvalue Maxima)، أن القيمة الكامنة العظمى بلغت (٧٥.٣) عند $r=0$ ، وكانت القيمة الحرجة (٤٠.٠٨) عند مستوى معنوية ٥% وبذلك نستطيع القول إنه يوجد أربع علاقات تكاملية توازنه على المدى الطويل بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم في الدراسة.
٦. أظهرت النتائج أن هناك علاقة سببية تتجه من المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع GDP، حيث كان معامل تصحيح الخطأ سالباً وذو دلالة إحصائية وبذلك فإن الفجوة بين المدى الطويل وال المدى القصير تتقلص سنوياً بمقدار ٣.٩ % سنوياً.
٧. أظهرت نتائج اختبار تقدير معاملات الأجل الطويل وجود أثر إيجابي معنوي لمتغير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، فقد بلغت قيمة المعلمة المقدره (٠.١٤٣٨٤٤) ويعني هذا ان الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١% ستؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي بنسبة ٠.١٤% في الأجل الطويل.

٨. أظهرت نتائج اختبار تقدير معاملات الأجل القصير عن وجود تأثير ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر.

٩. أظهرت نتائج اختبار السببية انه يوجد علاقة تأثير وتأثر في الاتجاهين بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

١٠. أظهرت نتائج الاختبار وجود العديد من الصدمات في جميع متغيرات الدراسة، وكان هنالك اختلاف في مقدار الصدمة حيث اختلفت من متغير إلى آخر خلال فترة الدراسة، وعند التتبع الزمني لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، حدثت عدة صدمات وفي فترات مختلفة من الدراسة، حيث حدثت صدمات للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترات الثالثة والخامسة والسابعة، ثم عاد للاستقرار حتى نهاية فترة الدراسة.

ثانياً: التوصيات

من أجل تحسين مناخ الاستثمار، وجذب مزيد من الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية، وذلك لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، يجب على الحكومة الأردنية أن تتخذ العديد من الإجراءات أهمها:

١. توفير بيئة استثمارية مناسبة لتوطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقديم الحوافز والميزات التي تشجع على الاستثمار، تمثلت بسن القوانين وعمل مؤسسات استثمارية جاذبة، حيث بدأت الحكومة منذ عام ١٩٧٣م بتطبيق قانون الاستثمار الأجنبي الذي يعطي تسهيلات منها: الإعفاءات الجمركية والضريبية وغيرها.
٢. عدم الاعتماد على قطاع واحد، وإنما خلق تكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية لمختلف القطاعات.

المراجع

١. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
٢. بثينة "محمد علي" المحتسب، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦)، دراسات العلوم الادارية، المجلد ٣٦، العدد ٢، الاردن، ٢٠٠٩.
٣. بدر شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو الاقتصادي الفلسطيني 1995-2010، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.
٤. بشير الزعبي، عبدالباسط عثمانه: البيئة الاقتصادية في الاردن وموقع الاقتصاد من عناصر القوة والامن الوطني، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.
٥. البنك المركزي الاردني، نشرات وتقارير سنوية ٢٠٠٩، ٢٠٢٠، من الموقع:
<https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=102>
٦. جون ماينارد كينز ، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عبد الرواس، الطبعة الأولى، دار العين للنشر، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة.
٧. حسن ياسين طعمة: أثر الاستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في الأردن دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٨)، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مجلد ١٥، العدد ١، قسم ادارة الاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء، الأردن، ٢٠١٢.
٨. خالد محمد السواعي، مقيدات النمو الاقتصادي في الاردن: منهجية الفجوات الثلاثة (١٩٧٦-٢٠٠٩)، اطروحة دكتوراه في اقتصاد الاعمال، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن، ٢٠١١.
٩. خالد محمد السواعي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الكلي، المجلد ٣، العدد ١، المؤتمر العلمي الحادي عشر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء، الأردن، ٢٠١٧.
١٠. سفيان صالح الجبوري، اثر الاستثمار المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في البلاد العربية) للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ م- دراسة مقارنة بين العراق والأردن)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة النيلين، السودان، الخرطوم، ٢٠١٨.

١١. سعد محمود الكواز، الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقطار النامية ، الملتقى الدولي حول : اشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فندق الأوراسي، الجزائر، ١٤ - ١٥ نوفمبر، ٢٠٠٥.
١٢. عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، أطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2008.
١٣. قاعدة البيانات الاحصائية والتقارير السنوية لصندوق النقد الدولي
١٤. كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013 .
١٥. كميل حبيب، حازم البني، دراسات في الإنماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 1997.
١٦. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2009.
١٧. المرصد الاقتصادي الأردني المستقبل : التحديات الاقتصادية في الاردن، عمان ، الاردن ، تقرير سنوي، ٢٠١٤.
١٨. مهند عيال سلمان، أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، 2015.
١٩. هناء عبدالغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية- الصين أنموذجاً، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
٢٠. وزارة المالية، تقارير سنوية، ٢٠٢٠: <https://mof.gov.jo/ar-jo/myrar.aspx>
21. El-Wassal, K. A ,Foreign direct investment and economic growth in Arab countries (1970-2008): An inquiry into determinants of growth benefits. Journal of Economic Development,2012.
22. Engle, R. F. Granger, C .W .J ,Co-Integration And Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrics .Vol. 55,No.2 , 1987.
23. ESCWA, The Role of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Countries , U. N, New York, 2000.
24. Greene.W.H.Econometric Analysis.5ed.2003.

25. Koojaroenprasit. S, The impact of foreign direct investment on economic growth: A case study of South Korea. International Journal of Business and Social Science, 2012.
26. Mukhtarov, S., Alalawneh, M. M., Ibadov, E., & Huseynli, A, The impact of foreign direct investment on exports in Jordan: An empirical analysis. Journal of International Studies, 2019.
27. Stefan.C.G & Oana .S.H & Liliana.N.S ,Exploring Foreign Direct Investment–Economic Growth Nexus—Empirical Evidence from Central and Eastern European Countries, Sustainability 11.19 (2019).
28. Sunde, T, Foreign direct investment, exports and economic growth: ADRL and causality analysis for South Africa. Research in International Business and Finance, 2017.
29. UNCTAD, Investment Regimes In The Arab World ISSUES and Policies, United Nation, New York & Genève, 2000.
30. UNCTAD, World Investment Report 2004 : The Shift Towards Services, Geneva and New York , 2004.